مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير تطبيق معيار الأدوات المالية رقم 9 على ملائمة القيمة لربحية السهم /دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية/
اسم الكاتب: د. ياسر كفا، أوس جولاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5793
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Financial Instruments Standard No. 9 Application On The Appropriateness Of Value To Accounting Information
/ An Applied Study On Private Banks Listed In The Damascus Stock Exchange /

Dr. Yasser Kafa[*]
Aws jolak[**]

(Received 18 / 4 / 2022. Accepted 23 / 8 / 2022)

□ ABSTRACT □

The difference between Standard No. /39/ and Standard No. /9/ is in how losses (provisions) are calculated, where Standard No. 39/ recognizes realized losses only, while Standard No. /9/ uses a model for expected credit losses. The question is whether the users of the financial statements got what they needed by applying Standard No. /9/? Will the financial markets receive, after the inclusion of Standard No. /9/ and making it into force, better and more understandable information?

In this study, the researcher verified whether the Financial Instruments Standard No. /9/ achieved the objective for which it was formulated for the financial markets and was able to increase the appropriateness of the value of the accounting information.

This study relied on Ohlson's 1995 model to analyze the relationship between stock prices and accounting information (the book value of the stock represented in the statement of financial position, and the earnings per share represented in the income statement) so that the researcher can interpret the response of stock prices to that accounting information. The study period extended from 2011 until 2021, so that the study period is divided into the period before the application of the financial instruments standard No. /9/ of the year (2011-2017) and the period after the application of the standard from the year (2018-2020).

The most important results are:

- An increase in the explanatory power of earnings per share (EPS) approximately 54% after the application of Standard No. (9)
- The increase in the explanatory power of the book value of the stock (EPS) approximately 11% after the application of Standard No. (9)
- The value of the coefficient of determination increased from 90.00% to 94.5%, which indicates a rise in the explanatory power of accounting information (VPS, and EPS) approximately 4.5% after applying Standard No. (9)

Keywords: Standard No. /39/, Standard No. /9/, book value of the share represented in the statement of financial position, and earnings per share represented in the income statement.

[*]**Assisstant Professor - Higher Institute Of Business Administration - Damascus University- Syria.**
[**]**Postgraduate Studente -Of Business Administration - Damascus University- Syria.**

تأثير تطبيق معيار الأدوات المالية رقم 9 على ملائمة القيمة لربحية السهم/ دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية /

الدكتور ياسر كفا*

أوس جولاق**

(تاريخ الإيداع 18 / 4 / 2022. قُبِل للنشر في 23 / 8 / 2022)

□ ملخّص □

يتمثل الفرق بين المعيار رقم /39/ والمعيار رقم /9/ في كيفية احتساب الخسائر (المخصصات) حيث يعترف المعيار رقم /39/ بالخسائر المحققة فقط في حين يستخدم المعيار رقم /9/ نموذجا للخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتوجب السؤال فيما إذا حصل مستخدمو القوائم المالية على ما يحتاجون إليه من خلال تطبيق المعيار رقم/9/؟ وهل تستقبل الأسواق المالية بعد إدراج المعيار رقم /9/ وجعله حيز التنفيذ ملومات أفض وأكثر قابلية للفهم؟

قام الباحث في هذه الدراسة بالتحقق فيما إذا حقق معيار الأدوات المالية رقم /9/ الهدف المصاغ من أجله بالنسبة للأسواق المالية واستطاع زيادة ملائمة القيمة لربحية السهم

واعتمدت هذه الدراسة على نموذج أولسون /Ohlson/ عام 1995 م لتحليل العلاقة بين أسعار الأسهم وربحية السهم الممثلة في قائمة الدخل. كما امتدت فترة الدراسة من عام 2011 حتى عام 2021 بحيث تقسم فترة الدراسة إلى فترة ما قبل تطبيق معيار الأدوات المالية رقم /9/ من عام (2011– 2017) وفترة ما بعد تطبيق المعيار من عام (2018–2020) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها:

– القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) قبل التطبيق بلغت 44.83% وهذا التغير دال إحصائياً. اما بعد التطبيق فإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.983576 مما يدل على أن 98.35%.

– ارتفعت قيمة معامل التحديد من 44.83% الى 98.35% مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS)تقريبا بعد تطبيق المعيار رقم (9) وبالتالي تم تحقق من الفرضية الفرعية الاولى التي تقول: تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/. 54%

– ارتفاع القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) تقريبا بعد تطبيق المعيار رقم (9) في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط. 18%

الكلمات المفتاحية: المعيار رقم /39/، المعيار رقم /9/، ربحية السهم الممثلة في قائمة الدخل.

* **مدرس –المعهد العالي لإدارة الاعمال– جامعة دمشق– سورية.**

** **طالب ماجستير –المعهد العالي لإدارة الاعمال– جامعة دمشق– سورية.**

مقدمة:

بعد حلول الأزمة المالية العالمية عام 2008، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن يقوم بتعديل المعايير المحاسبية للأدوات المالية، وهدف التعديل إلى عنونة وتبويب قصور معيار المحاسبة الدولي رقم /39/ وهو المعيار السابق للأدوات المالية الذي ساهم في اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 م، وبالتالي قام المجلس بإحلال معيار الأدوات المالية رقم /9/ كبديل عنه ليكون واجب التطبيق في ال الأول من كانون الثاني عام 2018 م.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-دراسة (عرنوق، 2014) بعنوان:

"أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /9/ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /9/ "التصنيف والقياس" في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لهذه المصارف كما هي بتاريخ 31/ كانون الأول عام 2011 م ومقارنتها وافتراض سيناريوهين قد تقوم المصارف باعتمادها على تطبيق هذا المعيار.

وخلصت الدراسة إلى:

- إن التحول إلى تطبيق المعيار رقم 9 "التصنيف والقياس" من قبل المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين. وعلى قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- إن التحول إلى تطبيق المعيار رقم 9 لن يكون له أثر جوهري على قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نتيجة تبني المعيار رقم 9 عند افتراض تصنيف الاستثمارات كلها في أدوات الدين المتاحة للبيع الى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة.
- نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في السيناريوهات كلها وتصنيف الالتزامات المالية وقياسها لأنها تتماشى مع متطلبات المعيار رقم 9 إذ تنحصر الالتزامات المالية في المصارف كلها بتلك الالتزامات التي قيست بالتكلفة المطفأة فضلاً عن بعض الالتزامات الناتجة عن بعض المشتقات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2-دراسة (حاجم و يعقوب، 2020) بعنوان:

"تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ الاعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم المالية للشركات".

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الأسهم وفق معايير الإبلاغ المالي واقتراح الآلية المناسبة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم /9/ وانعكاس ذلك على القوائم المالية.

حيث نتج عن هذه الدراسة بأن تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ للمحاسبة عم الأسهم خاصة الشركات التي تمتلك تلك الاستثمارات من فترات طويلة، يساهم في إظهار قيم تلك الاستثمارات في القوائم المالية بشكل أكثر عدالة عن قيمتها قبل تطبيق المعيار.

- **الدراسات الأجنبية:**

1-دراسة (Ginesti & Ballestra، 2017) بعنوان:

"Investor Reaction Of IFRS For Financial Instruments In Europe: The Role Of Firm Specific Factors."

هدفت الدراسة إلى اختبار ردة فعل الأسواق على تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /9/ لأكثر من 3000 شركة أوربية والتي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

خلصت الدراسة إلى أن ردة فعل الأسواق المالية على تبني المعيار الدولي لإعدادا التقارير المالية رقم /9/ تكون متأثرةً بقوة بالمتغيرات الخاصة بالشركة المرتبطة بجودة المعلومات من جهة وتناسق المعلومات من جهة أخرى حيث أن جودة المعلومات وتناسق المعلومات لها تأثير جوهري على عوائد السوق المعدلة.

2-دراسة (Karam &Alokoeh، 2018) بعنوان:

"The Impact Of Applying IFRS 9 On Investor Decision : An Applied Study On The Companies Listed On Amman Stock Exchange "

هدف البحث إلى اختبار تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ في إعداد التقارير المالية من حيث التركيز، الاعتراف، التصنيف والقياس على قرارات المستثمرين من وجهة نظر مدراء شركات الوساطة ومدراء الاستثمار حيث استخدمت المنهج الوصفي ووزعت استبانات كأداة لجمع المعلومات لـ 33 شركة استثمارية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ونتج عن هذه الدراسة بأن هناك أثراً لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ من حيث التركيز، الاعتراف، التصنيف والقياس على قرارات المستثمرين.

3-دراسة (Mahdi، 2020) بعنوان:

"IFRS transition impact on the quality of financial reporting information: a case study of Yemen commercial banks"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/، معيار الأدوات المالية، التصنيف والقياس على جودة المعلومات المالية.

حيث استخدم استبانات كأداة لجمع المعلومات وتم تحليل البيانات بوساطة SPSS وبعض الطرق الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبارات أخرى.

توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة موجبة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم /9/ وموثوقية وجودة المعلومات المالية المضمنة في التقارير والقوائم المالية.

4-دراسة (Groof & Moree، 2020) بعنوان:

"IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ في اليوم الأول من تاريخ تطبيقه على تدهور القروض وعلى الأسهم الكلية للمصارف في سلوفينيا، حيث استخدم الباحث دراسة مقارنة للتحليل قبل وبعد تطبيق المعيار.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف التي تحوي على مستوى أقل من الأصول المكثفة قد شهدت تدهوراً إضافياً في القروض في معرض تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي: معيار الأدوات المالية رقم /9/.

أهمية البحث و أهدافه:

أهداف الدراسة :

هدف البحث إلى تحقيق مايلي:

اختبار ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومقارنتها قبل وبعد تطبيق المعيار.

اختبار ملائمة القيمة الدفترية للسهم المحاسبية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومقارنتها قبل وبعد تطبيق المعيار.

اختبار ملائمة قيمة عوائد الأسهم المحاسبية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومقارنتها قبل وبعد تطبيق المعيار.

- **أهمية الدراسة :**

الأهمية النظرية:

يمكن أن يسهم هذا البحث في إثراء المحتوى العلمي فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدلية لإعداد التقارير المالية وبالتحديد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ وتأثيره على ردة فعل المستثمرين والتحقق من فعالية تطبيق المعيار على ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

الأهمية التطبيقية:

يسعى هذا البحث في المساعدة على فهم تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم /9/ – معيار الأدوات المالية وفهم كفاءة هذا المعيار في تصنيف وقياس الأدوات المالية وكيف ينعكس على عوائد الأسهم والقيمة الدفترية للسهم ويقدم إضافة من تقييم جوانب القوة والضعف في تطبيق المعيار من قبل السلطات النقدية من جهة والمستثمرين وشركات الوساطة الاستثمارية من جهة أخرى.

- **فرضيات الدراسة :**

الفرضية الاولى: تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/ في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط.

الفرضية الثانية: تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/.

منهجية البحث :

قام الباحث باختبار ردة فعل الأسواق المالية على تطبيق معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /9/ باستخدام نموذج أولسون (Ohlson Model) وجمع البيانات التي تغطي الفترة 2011 حتى عام 2020، بحيث تقسم إلى سلسلتين أو مجموعتين الأولى من عام 2011 وحتى عام 2017 م / فترة ما قبل تطبيق المعيار / والثانية من عام 2018 م وحتى عام 2020 /فترة ما بعد تطبيق المعيار/.

استخدم الباحث الإطار الزمني وفق هذا التقسيم لبيان أثر تطبيق المعيار والتحقق من تغير ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية بعد هذا التطبيق.

- **عينة الدراسة :**

شملت عينة البحث المصارف التجارية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من العام 2011 حتى نهاية العام 2020.

- **نموذج الدراسة :**

استخدمت الكثير من الدراسات نموذج أولسون 1995 (Ohlson Model) وقام الباحث باستخدام هذا النموذج في الدراسة أيضاً حيث يقوم النموذج بتقسيم المعلومات لمحاسبية إلى فئتين يتمثل الشق الأول في القيمة الدفترية للسهم والشق الثاني يتمثل في سعر السهم وتمثل بالنموذج وفق الآتي:

$$BVPS\ 1 = BVPS0 + EPS\ 1 - DIVIDENDS\ 1$$

لذا تكون القيمة الدفترية للسهم (BVPS) في الزمن t تساوي القيمة الدفترية للسهم في الزمن 0 مضافاً إليها أرباح السهم في الزمن 1 ناقصاً توزيعات الأرباح للمساهمين في الزمن 1.

وفي هذ النموذج:

$$MVPS\ (i,t+1) = a0 + +B(1)\ EPS(\ i,t) + e\ (i,t)$$

حيث:

MVPS i,t+1: يمثل القيمة السوقية لسهم الشركة i في الزمن t+1 حيث يرمز التوقيت t لنهاية السنة المالية.

وتعرف القيمة السوقية للسهم بعد فترة ثلاثة أشهر بعد إقفال البيانات للسنة المالية t+1 حيث تعتبر فترة ثلاثة أشهر كافية للإعلان عن البيانات المالية.

وعلى أساس سنوي قام الباحث بمقارنة معامل تحديد ليفهم تغير ملائمة القيمة لربحية السهم كنتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

- **الاطار النظري:**

تعاظمت أهمية المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي خلال العقود الماضية بسبب الحاجة إلى تطبيقات محاسبية موحدة، إضافة إلى الأسس والمبادئ، وما يتبع ذلك من اجراءات لإعداد التقارير المالية، وأسلوب تعميمها. حيث أصبح ذلك متطلباً رئيسياً مهماً مرافقاً للتطورات الاقتصادية العالمية، ومتطلباً للدخول إلى الأسواق المالية، الأمر الذي أوجب تشكيل منظمات مهنية عالمية، من مهام هذه المنظمات إصدار المعايير لتكون مرشداً عند إعداد التقارير المالية، واعتماد الحلول المناسبة لما قد يطرأ من مشاكل، وبما يحظى بالقبول العام. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عدداً من المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، منها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) IFRS الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات المالية كبديل للمعيار الدولي رقم 39) IAS)؛ بهدف تعزيز فهم المستخدمين، وقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير المالية للأدوات المالية، من خلال تقليص عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بديلاً لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار الدولي رقم (39)، حيث إن العديد من مستخدمي البيانات المالية أبلغوا مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأن المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) صعبة الفهم، والتطبيق، والتفسير، وقد حثوا المجلس على وضع معيار جديد لإعداد التقارير

المالية للأدوات المالية يكون قائماً على أسس واضحة ومبادئ أقل تعقيداً، وقد قرر المجلس أن يحل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) محل معيار المحاسبة الدولي (39).

- تطور معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9):

يأتي مشروع استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (IAS39) بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (IFRS9) استجابة للحاجة لتحسين إعداد التقارير المالية للأدوات المالية وتبيسطها، واستجابة لمطالب مستخدمي القوائم المالية والأطراف المهتمة الأخرى التي طالبت دوماً بتطوير معيار جديد لإعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية يكون بعيداً عن التعقيد ويعتمد أسساً موحدة للقياس والاعتراف. إذ كان للأزمة المالية العالمية الأثر الأكبر في تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمثل هذا التحول، ونتيجة للتوجهات المقترحة لتحسين إعداد التقارير المالية، ولنتائج الاجتماعات التي تمت بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية FCAG الصادرة في حزيران 2009 ومقررات قمة العشرين الكبار G20 قُسم هذا المشروع إلى ثلاث مراحل أساسية (عرنوق، 2014، ص 563):

1. التصنيف والقياس للأدوات المالية
2. التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة
3. محاسبة التحوط

وقد قُسم الإطار الزمني لاستكمال هذه المراحل وتطبيقها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) الإطار الزمني لاستكمال مراحل تطبيق المعيار IFRS9

المشروع	تاريخ طرح مسودة المشروع	تاريخ التطبيق/ التبني النهائي	تاريخ التطبيق/ التبني المبكر
التصنيف والقياس للأدوات المالية	حزيران 2009	1 كانون الثاني 2015	قبل أو بعد 1 كانون الثاني 2012
التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة	تشرين الأول 2009	1 كانون الثاني 2015	قبل أو بعد 1 كانون الثاني 2012
محاسبة التحوط	الربع الرابع 2010	1 كانون الثاني 2015	قبل أو بعد 1 كانون الثاني 2012

المصدر: عرنوق، بهاء. (2014). أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية). مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30 (1)، ص 563.

✓ المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية(Alajbeg,2012):

ابتداءً من تشرين الثاني 2009، فقد أصدر المجلس بنوداً بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 تتعلق بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، حيث إن تلك البنود تتطلب أن تكون جميع الأصول مصنفة استناداً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدي للأصل المالي، فالأصول تصنف مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف معاملة معينة في حال أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتقاس الأصول لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، وفي تشرين الأول 2010 أضاف المجلس إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

✓ المرحلة الثانية: منهج انخفاض القيمة (التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة) (Alashi, 2017):

خلال الأزمة المالية في عام 2008، وما صاحبها من الاعتراف المتأخر لخسائر الائتمان فيما يتصل بالقروض وغيرها من الأدوات المالية تم اعتبار ذلك على أنه نقطة ضعف في المعايير المحاسبية آنذاك. وبناء عليه، فقد أدخل المجلس

الدولي للمعايير المحاسبية كجزء من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 نموذجاً جديداً لإثبات الخسائر المتوقعة من انخفاض القيمة، والذي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بشكل أسرع. وعلى وجه التحديد، يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من كيانات الأعمال تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الوهلة الأولى للاعتراف بالأدوات المالية ويجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها وبصورة أسرع.

✓ المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط (Beerbaum, 2015):

حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية بحث في هذه المرحلة كيفية تحسين وتبسيط متطلبات التصنيف والقياس المتعقلة بمحاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبي الدولي رقم 39، ومن المعلوم بأن محاسبة التحوط تؤثر على أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات) المتعقلة بالبند المغطى أو أداة التحوط ويأخذ ذلك شكلين حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS39) التغطية بالقيمة العادلة أو التدفق النقدي – صافي تحوط الاستثمار (أبودلو، 2021، ص 14-15-16).

وأصبح المعيار IFRS9 ملزم التطبيق في 1 كانون الأول من العام 2018 (حمدان، 2016، ص13).

كما وضع المجلس اتجاهين يستخدمان لتحديد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية هما (أبودلو، 2021، ص 16):

- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.
- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية.

أما الاتجاه الأول فيعتمد على الطريقة التي تدير بها شركات التأمين أصولها المالية بغرض توليد التدفقات النقدية، وذلك بالمحافظة على القيمة الزمنية للنقود.

ويتم تحديد هذا النموذج من خلال الأهداف والنشاطات التي تسعى الشركة لتحديدها، ومن خلال تقييم نموذج الأعمال على مستويات متعددة، فإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية يتم تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستنفذة، وإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصل يتم تصنيف الأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى شراء وبيع ونشط يتم تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. (Camodeca, 2015)

وفيما يتعلق بالخصائص التعاقدية للتدفق النقدي للأصل المالي (اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة حصراً) يجب التدقيق بتفاصيل المدفوعات التعاقدية وهل هذه المدفوعات مقتصرة على سداد أصل الدين والفوائد الاعتيادية فقط Solely payments of principal and interest (SPPI). (Bouattour, 2019)

- **الإطار العملي:**

يتكون مجتمع البحث من المصارف المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهي 14 مصرف. بلغ عدد المصارف المدروسة 6 مصرف إذ تم استثناء باقي المصارف من مجتمع البحث وذلك لعدم تحقيق الشركات المدروسة للشرطين الآتيين:

1- أن تكون الشركات المدروسة من المصارف المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية منذ العام 2010 على الأقل.

2- توفر التقارير السنوية وأسعار الإغلاق للمصارف المدروسة للفترة من 2010 ولغاية 2020.

تم اتباع الحصر الشامل للشركات التي يتكون منها مجتمع البحث. بلغ إجمالي عدد المشاهدات 60 مشاهدة (يبين الجدول 2 الشركات التي خضعت للدراسة).

الجدول رقم (2) الشركات محل الدراسة

الرقم	اسم الشركة	القطاع
1	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	مصارف
2	بنك سورية والمهجر	مصارف
3	بنك بيمو السعودي الفرنسي	مصارف
4	بنك بيبلوس	مصارف
5	بنك عودة سورية	مصارف
6	البنك العربي – سورية	مصارف

- أسلوب جمع البيانات:

حصلت الدراسة على بياناتها من خلال التقارير السنوية المنشورة للمصارف المساهمة المسجلة على الموقع الرسمي لهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج EViews 10. البيانات هنا هي بيانات مقطعية زمنية متوازنة وهي عبارة عن مشاهدات سنوية لـ (6) شركة، وذلك لفترة 10 سنوات من عام 2011 ولغاية 2020، ومجموع مشاهدات 220 مشاهدة.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة

EPS	MVPS	
12.11104	450.5815	**Mean**
10.82515	377.865	**Median**
19.53559	1313	**Maximum**
6.436799	65	**Minimum**
3.394445	337.4984	**Std. Dev.**
0.548488	0.984742	**Skewness**
2.424436	3.188731	**Kurtosis**
60	60	**Oservations**

من الجدول السابق نجد أن متوسط القيمة السوقية لسهم المصرف بلغ 450.5815 ل.س بانحراف معياري 337.4984 ل.س ويشير الانحراف المعياري الكبير الى وجود تباين في القيم السوقية لاسهم المصارف المدروسة، كما أن أصغر قيمة الدنيا لسهم المصارف بلغ 65 ل.س والقيمة العليا 1313 ل.س.

بالنسبة ربحية السهم فقد بلغت بالمتوسط 12.11% بانحراف معياري 3.39% واقل ربحية بلغت 6.43% واعلى ربحية بلغت 19.53%.اختبار الفرضيات:

لتحليل البيانات المقطعية الزمنية يتم استخدام ثلاثة أنواع من معادلات الانحدار وهي:

- نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM):
- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Mode (FEM):
- نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، الاختبار الأول للاختيار بين النموذج المجمع ونموذج الآثار الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار احصائية فيشر لملائمة النموذج المجمع للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعد النموذج المجمع هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج الآثار الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman)للتفضيل بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

عند قبول أحد النماذج الإنحدارية السابقة نقوم برفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الضابطة.

في دراستنا قمنا بتقدير نموذجين لكل فرضية من الفرضيات ومقارنة معامل التحديد قبل تطبيق معيار الأدوات المالية رقم 9 وبعده للوقوف على اثر التطبيق على ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

الفرضية الاولى:

H1-1 : تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/.

تقدير النموذج المناسب خلال الفترة (2011- 2017) والنموذج الخاص بالفترة (2017- 2020):

يحتوي الجدول (5) على نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة (نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية) واختبار Restricted-F واختبار هوسمان لفرضيات النموذج. ويبين الجدول (5) نتائج العلاقة بين القيمة وربحية السهم قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة لاعداد التقارير المالية رقم /9 /

أولاً: النتائج قبل التطبيق:

إن قيمة Restricted-F تبلغ 6.698619 وقيمة P-Value تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة ملائم أكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما أن قيمة P-Value لاختبار هوسمان أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية أكثر ملائمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية (H1-1) وفق نموذج الآثار العشوائية:

إن قيمة P-Value لإحصائية F-statistic أقل من 0.05 وهذا يدل على أن المعادلة مهمة إحصائياً عند هذا المستوى. وإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.448369 مما يدل على أن 44.83% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً.

ثانياً: النتائج بعد التطبيق:

إن قيمة Restricted-F تبلغ 86.93709 وقيمة P-Value تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة ملائم أكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما أن قيمة P-Value لاختبار هوسمان أقل من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الآثار الثابتة أكثر ملائمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار العشوائية. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية (H1-1) وفق نموذج الآثار الثابتة:

إن قيمة P-Value لإحصائية F-statistic أقل من 0.05 وهذا يدل على أن المعادلة مهمة إحصائياً عند هذا المستوى. وإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.983576 مما يدل على أن 98.35% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً.

من الملاحظ من النتائج السابقة ارتفاع قيمة معامل التحديد من 44.83% الى 98.35% مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) 54% تقريبا بعد تطبيق المعيار رقم (9) وبالتالي تم تحقق من الفرضية الفرعية الاولى التي تقول: تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/

الجدول (5) نتائج الفرضية الفرعية الاولى

MODEL2 (بعد التطبيق			MODEL1 (قبل التطبيق				
REM	**FEM**	**PRM**	**REM**	**FEM**	**PRM**		
180.4654	224.7878	-600.835	-393.141	-288.771	-582.898	**Coefficient**	**C**
148.7787	98.84753	209.454	154.641	167.4368	120.2948	**Std. Error**	
1.212978	2.274086	-2.86858	-2.54229	-1.72466	-4.84558	**t-Statistic**	
0.238	0.0362	0.0089	0.015	0.0934	0	**P-Value.**	
21.67916	18.42637	79.01828	73.71091	64.38417	90.66788	**Coefficient**	**EPS**
7.043599	7.198582	14.82357	12.83659	14.84158	10.4589	**Std. Error**	
3.077853	2.559722	5.330582	5.742252	4.338093	8.668965	**t-Statistic**	
0.0055	0.0203	0	0	0.0001	0	**P-Value.**	
0.268616	0.983576	0.563623	0.448369	0.822494	0.65263	**R-squared**	
8.079948	169.6801	28.41511	32.51218	27.02935	75.15095	**F-statistic**	
0.009473	0	0.000024	0.000001	0	0	**P-Value(F-statistic)**	
	86.93709			6.698619		**Statistic**	**Restricted-F**
	(5,17)			(5,35)		**d.f.**	
	0			0.0002		**P-Value.**	
4.793476			1.567505			**Chi-Sq. Statistic**	**Hausman test**
1			1			**Chi-Sq. d.f.**	
0.0286			0.2106			**P-Value.**	

الفرضية الثانية:

H2-1 :تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/ في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط.

تقدير النموذج المناسب خلال الفترة (2011- 2017) والنموذج الخاص بالفترة (2017- 2020):

يحتوي الجدول (6) على نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة (نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية) واختبار Restricted-F واختبار هوسمان لفرضيات النموذج. ويبين الجدول (6) نتائج العلاقة بين القيمة وربحية السهم قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة لاعداد التقارير المالية رقم /9 / في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط.

أولاً : النتائج قبل التطبيق:

إن قيمة Restricted-F تبلغ 7.539786 وقيمة P-Value تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة ملائم أكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما أن قيمة P-Value لاختبار هوسمان أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية أكثر ملائمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية (H2-1) وفق نموذج الآثار العشوائية:

إن قيمة P–Value لإحصائية F–statistic أقل من 0.05 وهذا يدل على أن المعادلة مهمة إحصائياً عند هذا المستوى. وإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.482399مما يدل على أن 48.23% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً.

ثانياً: النتائج بعد التطبيق:

إن قيمة Restricted–F تبلغ 74.3915 وقيمة P–Value تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة ملائم أكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما أن قيمة P–Value لاختبار هوسمان اكبر من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية أكثر ملائمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية (H2–1) وفق نموذج الآثار العشوائية:

إن قيمة P–Value لإحصائية F–statistic أقل من 0.05 وهذا يدل على أن المعادلة مهمة إحصائياً عند هذا المستوى. وإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.6687 مما يدل على أن 66.87% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً.

من الملاحظ من النتائج السابقة ارتفاع قيمة معامل التحديد من 48.23% الى 66.87% مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) 18% تقريبا بعد تطبيق المعيار رقم (9) وبالتالي تم تحقق من الفرضية الفرعية الاولى التي تقول: تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/ في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط.

الجدول (6) نتائج الفرضية الفرعية الثانية

MODEL2 (بعد التطبيق)			MODEL1 (قبل التطبيق)				
REM	**FEM**	**PRM**	**REM**	**FEM**	**PRM**		
189.6136	298.5237	-1875.99	320.3534	415.6084	-77.4379	**Coefficient**	**C**
337.9209	319.2594	904.0351	360.7243	368.5025	378.3965	**Std. Error**	
0.561118	0.935051	-2.07512	0.888084	1.127831	-0.20465	**t-Statistic**	
0.5807	0.3637	0.0505	0.3799	0.2673	0.8389	**P-Value.**	
21.35971	17.88503	77.36719	84.48612	78.52305	99.16919	**Coefficient**	**EPS**
7.553558	7.732463	14.51221	14.20017	15.64298	11.97003	**Std. Error**	
2.827768	2.31298	5.331178	5.949656	5.019697	8.28479	**t-Statistic**	
0.0101	0.0344	0	0	0	0	**P-Value.**	
-0.47358	-6.55343	128.1507	-82.7183	-85.5472	-59.5631	**Coefficient**	**size**
26.71988	26.89663	88.50102	39.10762	40.33662	42.33355	**Std. Error**	
-0.01772	-0.24365	1.448014	-2.11514	-2.12083	-1.407	**t-Statistic**	
0.986	0.8106	0.1624	0.0409	0.0413	0.1673	**P-Value.**	
6872960.	0.983637	0.603238	0.482399	0.843233	0.669411	**R-squared**	
9084640.	0.976478	0.565451	0.455855	0.810957	0.652457	**Adjusted R-squared**	
65.41321	61.66417	265.0424	130.079	131.2485	177.9584	**S.E. of regression**	
	60839.53	1475197		585689.8	1235098	**Sum squared resid**	
	-128.1098	-166.3695		-259.996	-275.664	**Log likelihood**	
3.858565	137.4011	15.9642	18.1738	26.12601	39.48555	**F-statistic**	
0.037396	0	0.000061	0.000003	0	0	**P-Value(F-statistic)**	

	74.3915			7.539786		**Statistic**	**Restricted-F**
	(5,16)			(5,34)		**d.f.**	
	0			0.0001		**P-Value.**	
4.631123			1.308052			**Chi-Sq. Statistic**	**Hausman test**
2			2			**Chi-Sq. d.f.**	
0.0987			0.5199			**P-Value.**	

النتائج و المناقشة:

– القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) قبل التطبيق بلغت 44.83% وهذا التغير دال إحصائياً. اما بعد التطبيق فإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.983576 مما يدل على أن 98.35% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً.

– ارتفعت قيمة معامل التحديد من 44.83% الى 98.35% مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) 54%تقريبا بعد تطبيق المعيار رقم (9) وبالتالي تم تحقق من الفرضية الفرعية الاولى التي تقول: تزداد ملائمة القيمة لربحية السهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم /9/.

– القدرة التفسيرية لربحية السهم (EPS) من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) قبل التطبيق 48.23% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط.

– بعد التطبيق بلغت قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.6687 مما يدل على أن 66.87% من التغير الحاصل في المتغير التابع (mvps) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال إحصائياً. من الملاحظ من النتائج السابقة ارتفاع قيمة معامل التحديد من 48.23% الى 66.87% مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية لربحية السهم ((EPS 18% تقريبا بعد تطبيق المعيار رقم (9) في ظل وجود متغير حجم المصرف كمتغير ضابط.

الاستنتاجات و التوصيات:

– طالما أن القدرة التفسيرية لربحية السهم وقيمته الدفترية وللمعلومات المحاسبية قدر ارتفعت بعد تطبيق المعيار رقم /9/ فنوصي بضرورة أن توفر المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قدراً كافياً من الشفافية عند إعداد القوائم المالية وخصوصاً فيما يتعلق بمعيار الأدوات المالية رقم/9/.

– رفع درجة مقارنة الأداء المالي بين المصارف الخاصة المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترات مالية متتالية، لما لهذا الأمر من أهمية في إعطاء موقف حقيقي عن مستوى دقة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المصارف، وتوطيد مبدأ الملائمة المالية الأنسب.

– العمل على إجراء دراسات تتعلق بأثر تطبيق معيار المعلومات المالية رقم /9/ على القوائم المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وفي ظل العقوبات الاقتصادية على المصارف السورية، وانخفاض مستوى التداول في سوق دمشق للأوراق المالية.

- توحيد نموذج إعداد التقارير المالية بالاعتماد على المنهج المعتمد في تطبيق المعيار رقم /9/ لكافة المصارف الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المالية والمحاسبية اللازمة لإعداد التقارير المالية.
- ضرورة وجود تشريعات رقابية على المحددات والمعطيات المتعلقة بنماذج أرباح وخسائر المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتوجيه بضرورة إعادة حساب نسب الربح والخسارة وفق النموذج المحاسبي المعتمد في المعيار رقم/9/ شكل دوري على أن يكون مرة كل سنتين على الأقل.
- تعميم تطبيق مبادئ ومتطلبات المعيار رقم /9/ على كافة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

References:

- Abudolo, Musa. (2021). The impact of the application of International Financial Reporting Standard No. (9) Financial Instruments on the financial statements of Jordanian insurance companies. Master's Thesis, Middle East University: Jordan.

- arnok, Bahaa. (2014). The impact of the transition to the application of the International Financial Reporting Standard No. 9 in the measurement of financial instruments for banks listed on the Damascus Stock Exchange (an empirical study). Damascus Journal of Economic and Legal Sciences. 30 (1), 561-584.

- Alajbeg, Denis; Bubaš, Zoran; Šonje, Velimir. (2012). The Efficient Market Hypothesis: Problems With Interpretations Of Empirical Tests. *Financial Theory And Practice*. 36 (1), 53-72.

- Alashi, Mohammed. (2017). Relevance Of Accounting Information Under IFRS At Borsa Istanbul (BIST). *Journal Of Economics And Business*. 25 (2), 1-10.

- Beerbaum, D. (2015). Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions. *International Journal of Economic Management Science*, 4 (9), 213- 245.

- Bouattour, **Mondher ;** Martinez, Isabelle. (2019). Efficient market hypothesis: an experimental study with uncertainty and asymmetric information. *Finance controle strategie*. 4-22.

- Camodeca, Renato; Almici, Alex; Renzi Brivio, Alessandro. (2014). The value relevance of accounting information in the Italian and UK stock markets. *Problems and Perspectives in Management*, 12 (4), 512- 519.